مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (3) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (3) 2014

دراسة تحليلية لتطور الصادرات السورية

الدكتور نور الدين هرمز*
ابتهال قابقلي**

(تاريخ الإيداع 26 / 1 / 2014. قُبِل للنشر في 14 / 5 / 2014)

□ ملخّص □

يُعدّ قطاع التصدير المحرك الرئيسي لعملية التنمية لأي دولة، وأحد أهم ركائز اقتصادها، كما انه من أهم مصادر القطع الأجنبي، وتتضح أهمية التصدير في قدرته على خلق فرص عمل جديدة، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة، ونؤكد على اهمية التصدير بالنسبة لسورية لارتباط جهود التنمية بزيادة قدرتها على التصدير للأسواق الخارجية فبدون تحقيق معدلات مرتفعة للصادرات تنحسر آفاق التنمية وتقل فرص العمالة. كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة.

وقد تم في هذا البحث دراسة تطور الميزان التجاري السوري خلال الفترة 2000– 2010م، وتبين أن الميزان التجاري يعاني من عجز مستمر خلال الفترة (2004–2010)، وانخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات، كما تم تحليل واقع ونوعية الصادرات السورية، وخاصة الصادرات النفطية وتأثيرها على الصادرات الكلية وعلى الاقتصاد السوري بشكل عام، وكذلك الصادرات الزراعية ونسبة مساهمتها في الصادرات الكلية، ومدى تنوع هذه الصادرات من خلال دراسة مؤشر هيرشمان.

الكلمات المفتاحية: الصادرات – الميزان التجاري – الاستثمار– العجز.

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية
** طالبة دراسات عليا(دكتوراه) – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (3) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (3) 2014

An analytical Study of the Evolution of Syrian Exports

Dr. Nour aldin Hormoz*
Ibtihal Kabakly**

(Received 26 / 1 / 2014. Accepted 14 / 5 / 2014)

□ ABSTRACT □

The export sector is the main driver of the development process of any country and one of the main pillars of its economy. The importance of exports lies in their ability to create new jobs, reform the deficit in the balance of payments, and attract private investment, both domestic and foreign. They then help achieve sustained growth rates. They are also the most important sources of foreign exchange, and without export the economy fails to develop and unemployment increases.

This research studies the evolution of Syrian trade balance during the period 2000 – 2010. Results show that the balance of trade suffered a deficit between (2004-2010). exports were much lower than imports. Oil exports and their impact on total exports and on the Syrian economy in general as well as agricultural exports and their share in total exports were also analyzed using Hirschman Index.

Keywords: Exports, Trade Balance, Investment, Deficit.

*Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Postgraduate Student (Ph.D.), Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

انتهجت سورية سياسة تجارية مبنية على أسس الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، حيث بذلت في السنوات القليلة الماضية جهوداً مكثفة لفتح الاقتصاد السوري أمام التجارة والاستثمار الأجنبي بهدف زيادة فرص النمو، الأمر الذي كان مقروناً بجهود أخرى لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية التجارة الحرة الثنائية مع عدد من الدول العربية، إلى جانب توثيق العلاقات مع دول العالم.

كما خطت سورية خطوات ناجحة في توقيع عدد من اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي مع عدد من الدول العربية والأجنبية بهدف توفير بيئة جاذبة للاستثمارات، ذلك إلى جانب اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري مع الشركاء التجاريين في المناطق الجغرافية المختلفة. وأدت كل هذه الجهود إلى زيادة معدلات نمو التجارة الخارجية والذي بدوره ساهم في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبهدف المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي والعمل على رفعها، وفي ظل التحديات التي يضعها الانفتاح الاقتصادي والتجارة الخارجية أمام الاقتصاد الوطني خاصة في ضوء المنافسة المتزايدة للمنتجات الوطنية من سلع وخدمات مع مثيلاتها محلياً وعالمياً، عانت الصادرات السورية خلال الفترة الماضية حالة من التذبذب في حجمها بين الارتفاع والانخفاض، بفعل العقوبات الاقتصادية الدولية والعربية التي أضرت بها.

ولكون قطاع التصدير أحد أهم ركائز الاقتصاد السوري، إذ تتمثل أهمية الصادرات في كونها أحد أهم مصادر إستجرار القطع الأجنبي إلى البلاد وهو أكثر ما تحتاجه سورية في الوقت الراهن لتقوية اقتصادها، ومواجهة كل الضغوط المحيطة فيها.

فتمت دراسة تطور الصادرات السورية وتحليلها فتبين عجز الميزان التجاري السوري وخاصة في السنوات الأخيرة للدراسة، وعدم قدرة الصادرات على تغطية الواردات، ومن خلال دراسة الصادرات النفطية تبين انخفاضها في السنوات الأخيرة، واثر هذا على الصادرات الكلية وعلى الاقتصاد السوري، وكذلك انخفاض مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية، ولكن بعد انخفاض الصادرات النفطية تميزت الصادرات السورية بالتنوع بعد تركزها الشديد في مجال واحد.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أنه على الرغم من انخفاض الصادرات النفطية خلال فترة الدراسة، وزيادة التنوع في الصادرات غير النفطية، إلا أن هذا التنوع لم يصل إلى المستوى المأمول في زيادة الصادرات مثل الصادرات الزراعية والصادرات الصناعية .

فرضيات البحث :

1. هناك علاقة طردية بين الصادرات النفطية ودرجة تركز الصادرات السورية وزيادة تنوعها.
2. توجد علاقة سلبية بين الصادرات غير النفطية ودرجة التركز للصادرات السورية الكلية.

أهمية البحث وأهدافه :

تعود أهمية البحث إلى الدور الذي يؤديه قطاع التصدير في الاقتصاد السوري، نظراً لأهمية هذا القطاع في عالم اليوم الذي يشهد تغيرات جذرية هامة ، فقطاع الصادرات يُعدّ أحد الدعامات الأساسية في البناء الاقتصادي، ومن ثم فإن البحث يهدف إلى :

- دراسة تحليلية لأهم الصادرات النفطية والزراعية وأثرها على الصادرات الكلية، وتحسين جودتها للمنافسة في الأسواق العالمية.
- تحليل مدى تنوع الهيكل السلعي للصادرات ودراسة درجة التركز النوعي لها عن طريق مؤشر هيرشمان.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة واقع الصادرات السورية وتحليلها وتطورها، ونسبة الصادرات الزراعية والنفطية إلى الصادرات الكلية، كما تم الاعتماد على بعض المؤشرات والأساليب الاحصائية لإيجاد العلاقة بين الصادرات النفطية ودرجة تركز الصادرات السورية وزيادة تنوعها.

النتائج والمناقشة:

أولاً: تحليل واقع الصادرات السورية

1-دراسة تطور الميزان التجاري السوري خلال الفترة (2000-2010) :

يعبر الميزان التجاري عن الحصيلة النهائية للفارق بين الصادرات السلعية والمستوردات السلعية لسورية خلال دورة مالية واحدة. إذ أدت السياسة التجارية المتمثلة في ربط الاستيراد بالتصدير والمركزية في إدارة التجارة الخارجية إلى ما عرف بظاهرة التصدير الوهمي، وبالتالي زيادة الصادرات الرقمية ونقص الصادرات الفعلية من خلال ظهور حالات التلاعب من قبل بعض المصدرين، وذلك بتضخيم قيمة الصادرات بهدف الحصول على فارق السعر المتحصل من قطع التصدير والتخفيض المصطنع لقيم الواردات من اجل زيادة حجمها المستورد بقطع التصدير[1]، والجدول التالي يبين الميزان التجاري السوري خلال الفترة 2000-2010 م:

الجدول رقم (1) يبين تطور الميزان التجاري السوري (الصادرات – الواردات) خلال الفترة 2000-2010

ملايين الليرات السورية

العام	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	نسبة التغطية %	الفائض أو العجز
2000	216190	187535	115	28655
2001	243179	220744	110	22435
2002	315919	235754	134	80165
2003	265039	236768	111	28271
2004	346166	389006	89	-42840
2005	424300	502369	84	-78069
2006	505012	531324	95	-26312

2007	579034	684558	84	-105524
2008	707798	839419	84.3	-131621
2009	488330	714216	68.4	-225886
2010	569064	812209	70.1	-243145

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

الخصائص الإحصائية للصادرات والواردات في سورية خلال الفترة الزمنية 2000 – 2010 م

الخاصة الإحصائية		الصادرات	الواردات
المجموع	∑	4660031	5353902
المتوسط الحسابي	Average	423639.2	486718.3636
الانحراف المعياري	St dev	159752.88	248743.09
أكبر قيمة	Max	707798	839419
أصغر قيمة	Min	216190	187535
معامل الارتباط	Correl	0.959	
معامل الارتباط بين الصادرات ومتغير الزمن		0.888	
معامل الارتباط بين الواردات ومتغير الزمن		0.963	

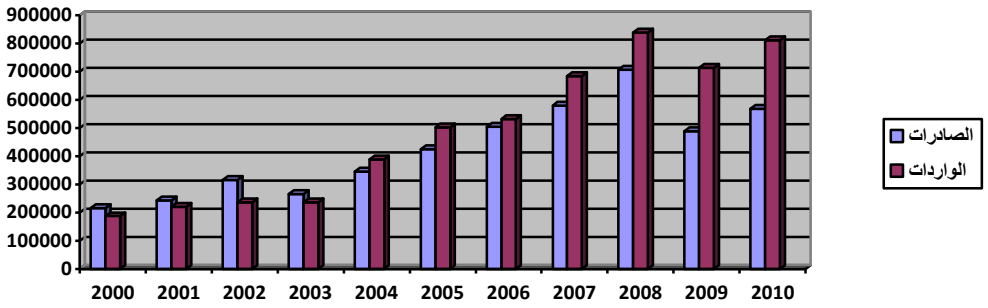

الشكل رقم (1) يبين تطور الميزان التجاري السوري خلال الفترة 2000-2010م

وبالنظر إلى الإحصائيات الواردة أعلاه نلاحظ أن متوسط الصادرات بلغ 423639.2 مليون ل.س خلال الفترة 2000-2010 م، وذلك بانحراف معياري كبير يدل على اختلاف قيمة الصادرات بين السنوات، وكان عام 2000 م ذا النصيب الأقل من التصدير حيث بلغ 216190 مليون ل.س، بينما بلغ أعلى قيمة له في عام 2008 وكان 707798مليون ل.س. وبلغ متوسط الواردات 486718.3636 مليون ل.س خلال الفترة 2000-2010م وهو يزيد عن متوسط التصدير خلال نفس الفترة، وكان الانحراف المعياري كبير يدل على اختلاف قيمة الواردات بين السنوات، وكان عام 2000م ذا النصيب الأقل من الواردات حيث بلغ 187535 مليون ل.س، بينما بلغ أعلى قيمة له في عام 2008 وكان 839419 مليون ل.س، وكان معامل الارتباط 0.959 مما يدل على وجود علاقة قوية بين الصادرات

والواردات. كما نلاحظ أن معامل الارتباط بين الصادرات ومتغير الزمن R=0.888، وهذا يعني أن الصادرات تزداد طرداً مع مرور الزمن ، كما نلاحظ أن معامل الارتباط بين الواردات ومتغير الزمن R=0.963 وهذا يعني أن الواردات تزداد طرداً مع مرور الزمن والشكل البياني التالي يوضح ذلك :

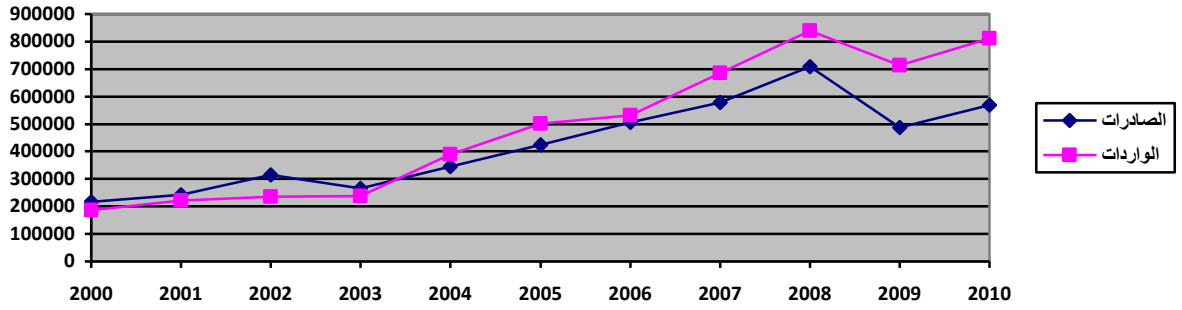

الشكل رقم (2) يبين تطور الصادرات والواردات خلال الفترة الزمنية 2000 – 2010

نلاحظ من الجدول السابق :

1. مع ارتفاع أسعار النفط العالمية منذ النصف الثاني من عام 1999 ارتفعت قيمة الصادرات السورية في بداية الألفية الثالثة ووصلت إلى 243179 مليون ل.س عام 2001م وازدادت إلى 265039 مليون ل.س عام 2003 بالإضافة إلى إستراتيجية التطوير التي اتخذتها الحكومة السورية من خلال العمل على إزالة معوقات التصدير مثل إعفاء الصادرات ذات المنشأ السوري وكذلك البضائع الأجنبية المنشأ من شروط الحصول على موافقات أو إجازات التصدير ، إلا أنه يمكن إرجاع ارتفاع قيمة الصادرات في الدرجة الأولى إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية الخام مع ارتفاع أسعار النفط العالمية[2].

2. إن الميزان التجاري في حالة عجز مزمن بعد العام 2003 لكنه سجل فائضا في السنوات السابقة بمقدار 28271 مليون ل.س لعام 2003 و80165 في عام 2002 و22435 في عام2001 و28655 لعام 2000م.

3. وفي العام 2004 أعلنت سورية الدخول في اتفاقيات إقليمية أو بالأصح بدأ التطبيق الفعلي لاتفاقيات قديمة كاتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى وبدأ معه التحليق السريع للمستوردات، التي بدأنا نلحظ بداياته منذ أوائل الألفية الثالثة، وبدأت الصادرات تشهد تذبذبات واضحة نتيجة الخلل الذي شهده قطاعها الأبرز وهو النفط كما يظهر لنا الجدول السابق التحليق السريع في المستوردات السورية منذ عام 2004 حيث ارتفعت قيمة الواردات بشكل أكبر من قيمة الصادرات خصوصا في العام2004.

4. في عام 2005 نلاحظ استمرار العجز بسبب ضعف قدرة البلد على توفير فائض من السلع التي يمكن تصديرها الى العالم الخارجي بسبب ضعف جهازها الانتاجي وانخفاض درجة مرونتها، بسبب قلة تنوع النشاطات الاقتصادية وعدم اتساعها وضعف درجة تطورها، بالشكل الذي يجعل الانتاج المحلي يقتصر على السلع المحدودة وهما في الغالب إما بالسلع الزراعية أو الاستخراجية وبالتالي القيمة المضافة تكون منخفضة نظرا لعدم استمرار عملية الانتاج الى مراحل متقدمة كما أن الطلب الخارجي على المنتجات الاولية لا يتزايد بنفس نسبة تزايد الإنتاج ومن أهم أسباب استمرار العجز في الميزان التجاري في عام 2006، هو تحرير التجارة وتخفيف القيود على الاستيراد وتقليص الرسوم الجمركية وتوفير مرونة أكبر في تمويل الواردات من قبل المصارف الخاصة مما أدى لزيادة كبيرة في قيمة

المستوردات تجاوزت 30% عام 2007، وأيضا ارتفاع سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي أدى إلى الحد من نسبة النمو في كمية الصادرات نتيجة لارتفاع قيمتها بالنسبة للمستورد، وإلى ارتفاع كمية المستوردات نتيجة لانخفاض قيمتها بالنسبة للمستهلك[3] وعند دراسة نسبة تغطية الصادرات للمستوردات نجد أنه في عام 2000 نسبة التغطية 115% وفي عام 2010 انخفضت نسبة التغطية إلى 70.1%، وهذا يعني كلما استوردنا ماقيمته 100 ل.س نصدر ماقيمته حوالي 70 ل.س وهذا مؤشر سلبي، وبالتالي لابد من التوجه نحو زيادة قيمة الصادرات وترشيد المستوردات لتصبح نسبة التغطية أكبر أو على الأقل تساوي 100%. مما يعني أن الصادرات السلعية السورية ستصبح في المستقبل غير قادرة على تغطية الواردات السلعية وهذا يفسر حالة العجز المزمن في الميزان التجاري السوري، والناتج عن ضعف التوجه التصديري والنقص في الحوافز المقدمة للصادرات[4].وهنا يجب تنمية الصادرات الزراعية والصناعية من أجل تحقيق فائض في الميزان التجاري من خلال الصناعات الزراعية وتقديم الدعم الحكومي المناسب.

2- تطور سعر الصرف وتأثيره على الصادرات السورية:

تعرضت الليرة السورية إلى ضغوط عديدة أدت إلى انخفاض سعر صرفها في الثمانينات، نتيجة عجز ميزان المدفوعات في تلك الفترة، مما أدى إلى ظهور سوق موازية لليرة السورية، وقد سعت الحكومة ابتداء من نيسان 1981 إلى تأمين العملات الأجنبية للقطاعين العام والخاص عن طريق السوق الموازية. لكنها اضطرت إلى اعتماد عدة أسعار صرف بدءا من عام 1986 ، حيث أدى هبوط سعر صرف الليرة مقابل الدولار إلى إحداث الحكومة سعر صرف جديد لليرة السورية دعي بالسعر التشجيعي، يتراوح بين 20 و 22 ل. س للدولار، بهدف مجاراة تطور سعر صرف الليرة السورية في الأسواق المجاورة . وفي بداية عام 1987 ، طبق سعر صرف رسمي جديد على مستوردات القطاع العام هو 11.25 ل. س .لكل دولار بدلا من السعر القديم البالغ 3.95 ل. س .كما طبق هذا السعر على جزء مهم من الصادرات بحيث أصبح هذا السعر هو السعر الرسمي الجد يد في عام . 1988 وفي عام 1989 ، تم إدخال سعر صرف للدول المجاورة عند مستوى 42 ل. س .للدولار، بحيث يكون قريبا من سعر الصرف في السوق غير النظامية.

ولقد تم التعامل مع ثلاثة أسعار صرف معتمدة لليرة السورية مقابل الدولار الأميركي و هي[5]:

سعر الصرف الرسمي 11.25 : ل. س المطبق على بعض الصادرات، وجزء من العملات الأجنبية التي يدخلها الأجانب، القروض والهبات التي تحصل عليها الدولة، وإيرادات الموازنة، ومستوردات القطاع العام، وبعض مدفوعات الدولة(باستثناء السفر)، وعمليات الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات.

سعر الصرف الحسابي 23 : ل. س: وهو سعر صرف تشجيعي مطبق على بعض التحويلات الخاصة، ومعظم عمليات السفر والسياحة، وتحويلات موظفي الدولة السورية العاملين في الخارج، وبعض الصادرات، وتذاكر السفر التي يشتريها غير المقيمين، والمصاريف الطبية، والتحويل إلى الخارج من قبل شركات الطيران، وقد تم إلغاء هذا السعر عام2000

سعر صرف الدول المجاورة 46 : ل. س وهو سعر صرف السوق يتمتع ببعض المرونة وتقوم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتحديده بالتشاور مع مكتب القطع في المصرف المركزي، حيث يعاد النظر في هذا السعر عند انحرافه بنسبة تتجاوز5 في المائة عن سعر الصرف السائد في الأسواق الخارجية، وفي التسعينات لجأت الدولة إلى دولار التصدير وربطت استيراد العديد من السلع بشرط تكوين حصيلة صادرات سورية للمصدر، كما سمحت باحتفاظ

المصدرين بنسبة 100 في المائة من قيمة الصادرات الزراعية، 75 في المائة من قيمة الصادرات غير الزراعية . ولقد نشأ عن ذلك تجارة صادرات وهمية لتكوين حصيلة قطع صادرات يحق التنازل عنها (بيعها) للمستوردين وقد عمدت الدولة إلى أخذ ضمانات

من المصدرين لإلزامهم بإعادة حصيلة قطع صادراتهم، مما أحدث تعقيدا في العمليات، ولم يؤد إلى النتيجة المرجوة منه لتوفير القطع الأجنبي لعمليات الاستيراد. إضافة إلى ذلك، سمح بفتح حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية في سورية بالنسبة إلى:

–المقيمين الأجانب والسوريين المقيمين في الخارج : فتح حسابات بموجب تحويلات من الخارج يمكن لأصحابها التصرف بها عبر بيعها للمصارف المحلية المسموح لها بذلك بالأسعار المحددة في نشرة أسعار المصرف التجاري السوري (أسعار الأسواق المجاورة) كما يمكن إعادة تحويل هذه الحسابات إلى الخارج كليا أو جزئيا واستخدامها في تمويل عمليات التجارة الخارجية والترانزيت.

–المقيمين من مؤسسات عامة و شركات أجنبية مقيمة و غيرها : أخذ موافقة مسبقة من مكتب القطع في حالات الضرورة التي يعود تقديرها إلى مكتب القطع.

–المواطنين السوريين : فتح حسابات لدى المصرف التجاري السوري حصرا دون السؤال عن مصدرها حيث تغذى بالشيكات والحوالات والبنكنوت وبجميع وسائل الدفع المقبولة .كما يسمح بالتصرف بأرصدة هذه الحسابات جزئياً أو كلياً. دون السؤال عن أسباب ذلك و بإعادة تحويلها إلى الخارج بذات وسيلة الدفع التي تمت بها تغذيتها أو قبضها بنكنوت ، وتمنح الفوائد على الحسابات لأجل لا يقل عن ثلاثة اشهر . أما فيما يتعلق بالحسابات المغذاة بالبنكنوت فيسمح لأصحابها باستعادتها بنكنوت أو تحويلها إلى الخارج للالتزامات العادية كنفقات المعالجة والنفقات الدراسية.

وتتمثل أهم الصادرات السورية في (النفط الخام بشكل أساسي، والقطن الخام، والقمح، والعدس، والثمار والخضار ومحضراتها، والحيوانات الحية واللحوم، والتبغ، والجلود، والغزول والأنسجة، والفوسفات، والنفط الخام). ومن هنا يلاحظ أنَّ الصادرات السورية في معظمها مواد خامة. أي أن سعر الصرف يمارس تأثير كبير جداً وبخاصة على الصادرات النفطية الذي يشكل الجزء الأكبر من الصادرات السورية كما أنَّ سعر الصرف المرتفع أدى إلى زيادة حصيلة الصادرات. وتحسن الأداء الاقتصادي والإنتاجية، والتوسع في التجارة، وزيادة الكتلة النقدية، والتدابير والإجراءات الحكومية في سورية ساعد المصدرين في سورية من خلال الاحتفاظ بحصيلة صادراتهم من العملات الأجنبية لتمويل وارداتهم، ممَّا سمح لهم ببيع حصيلة صادراتهم لمستوردين آخرين بسعر صرف حر، وبالتالي ساهم سعر الصرف هذا في زيادة الصادرات. أي أنَّ لسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تأثيراً في زيادة الصادرات، وفي تخفيف عجز ميزان المدفوعات فكلما زاد سعر صرف الدولار الأمريكي (انخفضت قيمة الليرة السورية) ازدادت الصادرات.

ويُعدّ مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي مقياسا للقدرة على المنافسة بين السلع المحلية والأجنبية، حيث يشير ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي الى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات، في حين يشير انخفاض سعر الصرف الحقيقي الى تحسن القدرة التنافسية للصادرات كما أنه يجب معرفة أن تخفيض قيمة العملة لزيادة الصادرات السلعية، لم تعد مقبولة في ظل اقتصاد يقوم باستيراد جانب من احتياجاته الاستهلاكية والإنتاجية وفي ظل اقتصاد لا يحمل هيكله الإنتاجي المرونة الكافية، وذلك لأن أسعار الخامات المستوردة المستخدمة في العملية الإنتاجية سوف ترتفع نتيجة زيادة سعر العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية وسوف يؤدي إلى زيادة التكاليف، وبالتالي فقدان الميزة التنافسية للسلع الوطنية، كما أن قدرة الهيكل الإنتاجي قد لا تكون كافية لزيادة الإنتاج وتلبية احتياجات السوق في حالة تخفيض قيمة

العملة وظهور طلب جديد بسبب هذا التخفيض،كما أنه يجب ألا ننسى المنافسة بين الدول في الأسواق العالمية، وأن هناك اتفاقيات تفضيلية تمنح الدول بمقتضاها مزايا لصادرات دول أخرى بمعنى أن السوق ليست صافية أو حرة ومستعدة لقبول منتجات الدول التي خفضت قيمة عملتها بسهولة بالغة، كما أن المستوردين بحد ذاتهم قد يطالبون بتخفيض أسعار وارداتهم من الدولة التي قامت بتخفيض عملتها بنسبة التخفيض ذاتها وذلك في ظل التقدم الهائل في نظم المعلومات وثورة الاتصالات التي وصول المعلومات في ثوان معدودة[6].

ثانياً: الصادرات السورية بحسب التصنيف الدولي المعدل

نظرا للحاجة المتزايدة إلى إحصاءات وبيانات حول سلع التجارة الدولية مصنفة حسب الزمر الاقتصادية الواسعة، أوصت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة بإعداد بيانات عن الفئات الاقتصادية الواسعة تميز بين الأغذية، والأجهزة، والمعدات، والآلات الإنتاجية، والسلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة، وذلك لاستكمال البيانات الموجزة التي أعدت فعلا على أساس تبويبات التصنيف السلعي الدولي المنقح الذي يتضمن تصنيف جميع سلع التجارة الخارجية في تسع عشرة فئة أساسية[7]. وسندرس هنا الصادرات السورية بحسب التصنيف الدولي المعدل للفترة 2000-2010

الجدول رقم (2) يبين الصادرات السورية بحسب التصنيف الدولي المعدل 2000-2010

ملايين الليرات السورية

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
أغذية وحيوانات حية	19765	21222	42978	33541	32566	31899	75470	93079	87575	1079496	99526
المشروبات والتبغ	104	142	424	855	2686	3096	3166	5040	53582	9995	53009
مواد خام غير صالحة للأكل	11728	12653	13936	10209	11812	13754	15256	9296	26462	13499	20089
وقود معدنية ومواد تشحيم	162995	186325	209644	189092	168380	211775	203756	219541	261275	16957	26193
زيوت حيوانية ونباتية	622	844	838	2720	1878	5001	9120	13595	7628	44651	43172
مواد كيماوية	2006	2213	3665	2552	4024	9288	24765	28755	35198	31796	32517
سلع مصنوعة	10510	9879	13976	14834	16502	18111	56217	70321	118927	548878	52723
آلات ومعدات النقل	481	1513	2039	1714	2639	3785	23861	26936	31574	18216	11287

مصنوعة أخرى	7948	8358	14053	9514	8527	11040	58401	67471	47552	37926	37368
بضائع غير مصنعة	31	0	0	6	97152	116551	35000	45000	19791	40000	44000
المجموع	216190	243149	301553	265037	346166	424300	505012	579034	707798	488330	569064

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة ، المصرف المركزي السوري :النشرة الربعية للأعوام 2001-2004

الجدول رقم (3) يبين نسب الصادرات السورية بحسب التصنيف الدولي المعدل 2000-2010

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
أغذية وحيوانات حية	9.1	8.7	14.3	12.7	9.4	7.5	14.9	16.1	12.3	22.1	1.7
المشروبات والتبغ	0.0	0.1	0.1	0.3	0.8	0.7	0.6	0.9	7.5	2	0.9
مواد خام غير صالحة للأكل	5.4	5.2	4.6	3.9	3.4	3.2	3.0	1.6	3.7	2.8	3.5
وقود معدنية ومواد تشحيم	75.4	76.6	69.5	71.3	48.6	49.9	40.3	37.9	36.9	34.7	46
زيوت حيوانية ونباتية	0.3	0.3	0.3	1.0	0.5	1.2	1.8	2.3	1	9.1	0.8
مواد كيماوية	0.9	0.9	1.2	1.0	1.2	2.2	4.9	5.0	4.9	6.5	5.7
سلع مصنوعة	4.9	4.1	4.6	5.6	4.8	4.3	11.1	12.1	16.8	11.2	9.3
آلات ومعدات النقل	0.2	0.6	0.7	0.6	0.8	0.9	4.7	4.7	4.4	3.7	2
مصنوعة أخرى	3.7	3.4	4.7	3.6	2.5	2.6	11.6	11.7	6.7	7.8	6.6
بضائع غير مصنعة	0.01	0	0	0.002	28.1	27.5	6.9	7.8	5.3	8.2	7.7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

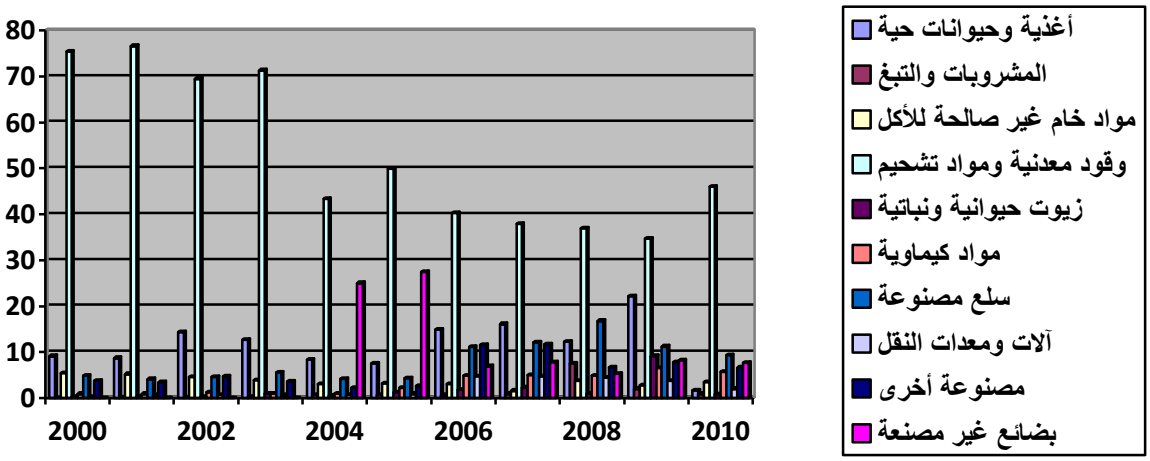

الشكل رقم (3) يبين نسب الصادرات السورية بحسب التصنيف الدولي المعدل 2000-2010

يبين الجدول السابق تركز الصادرات السورية في عدد قليل من الصناعات، حيث تشكل الوقود والزيوت المعدنية لغاية عام 2003 ثلاثة أرباع الصادرات السورية تناقصت بعدها نسبة هذه الفئة إلى 46عام 2010.

لا يمكن أن يكون استنزاف احتياطي النفط وتناقص الإنتاج هما السبب وراء ذلك التناقص، خصوصا إذا ما علمنا أن ارتفاع أسعار النفط عوض انخفاض الإنتاج في سورية، وتشير إحصائيات البنك المركزي إلى انخفاض كمية الوقود والزيوت المعدنية المصدرة (الخام والمصنعة) من 20289 ألف طن عام 2003 إلى 11953 طن عام 2005 بالمقابل، فان قيمة هذه السلع ارتفعت من 3843 مليون دولار عام 2003 إلى 4006 مليون دولار في عام 2005 مما يعني أن انخفاض نسبة مساهمة النفط في الصادرات السورية ناجمة عن تطور صادرات أخرى[8].وتأتي فئة الأغذية والحيوانات الحية في المرتبة الثانية من صادرا ت سورية 16.1% لغاية عام 2007 مع ملاحظة تزايد مستمر في حصة السلع المصنعة من4.9% عام 2000 إلى 9.3 عام 2010 والذي لحسن الحظ ،عوض التناقص في حصة (المواد الخام الغير صالحة للأكل باستثناء الوقود).

ثالثاً: دراسة أهم الصادرات السورية:

يوضح الجدول التالي أهم الصادرات السورية والمتمثلة ب النفط الخام، غزول وأنسجة، ثمار وخضار، حيوانات حية، الفوسفات، الجلود، التبغ، للفترة الزمنية 2000 – 2010:

الجدول رقم (4) يبين نسب أهم الصادرات السورية 2000-2010

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النفط الخام	65.1	82.2	73.9	62.5	39.2	42.12	33.6	31.8	53.6	48.8	13.7
غزول وأنسجة	9.5	6.8	10.8	6.5	4.2	4.23	15.5	14.43	16	19.5	26.2
ثمار وخضار	3.8	6.1	4.3	3.3	2.6	2.18	6.5	9.59	8.2	16.9	30.7
القطن الخام	3.1	4.5	3.5	2.4	2.2	1.93	1.7	2.66	8.5	1.4	3.9
حيوانات حية ولحوم	5.4	0.9	6.1	3.9	2.9	2.46	2.5	3.60	7.8	10.3	16.3
الفوسفات	0.6	0.6	0.7	0.5	0.4	0.65	0.6	0.38	4.4	2.4	6.4

الجلود	0.3	0.4	0.4	0.3	0.2	0.21	0.6	0.71	0.5	0.3	0.7
العدس	0.3	0.4	0.4	0.5	0.4	0.37	0.1	1.13	0.8	0.3	1,9
التبغ	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.04	0.0	0.02	0.1	0.1	0.1

***المصدر: النشرات الربعية للمصرف المركزي وتم حساب النسب من قبل الباحث**

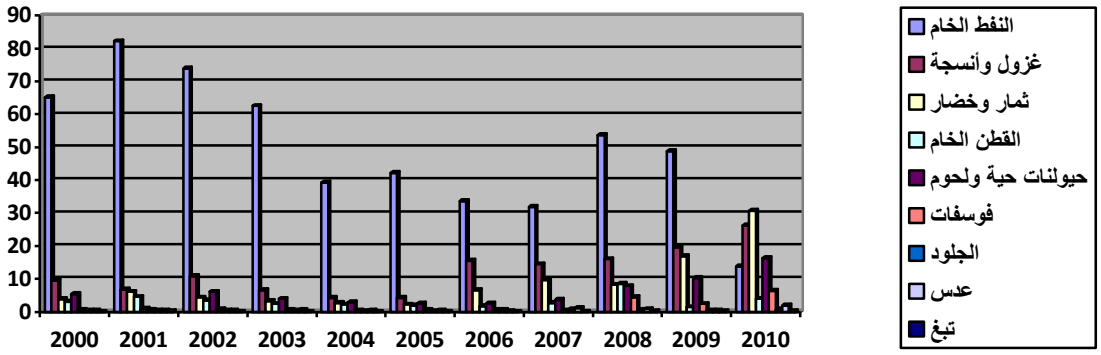

الشكل البياني رقم (4) يبين نسب أهم الصادرات السورية للفترة 2000– 2010

تبين النسب الموجودة لأهم صادرات السلع السورية المعروضة في الجدول (4) أن صادرات النفط الخام تشكل أهم الصادرات السورية على الرغم من انخفاض نسبتها من 65.1% عام 2000 إلى 13.7 %عام 2010 بسبب التراجع في إنتاج النفط نتيجة نضوب بعض الآبار النفطية ويشير هذا الانخفاض إلى تحسن نوعية الصادرات السورية دون الوصول إلى المستوى المأمول، وتشكل الصادرات النسيجية ثاني أهم الصادرات على الرغم من تناقص نسبتها لغاية عام 2005 إلا أن نسبتها ازدادت إلى 26.2% عام 2010 بسبب زيادة كميتها ونلاحظ أن صادرات النفط والقطن بشكلها الخام قد شكلت أكثر من نصف الصادرات السورية خلال هذه الفترة مما جعل الاقتصاد السوري عرضة لحدوث تقلبات واسعة نتيجة التقلبات الكبيرة في حصيلة الصادرات لعدم استقرار الأسواق العالمية لهذه المنتجات ،الأمر الذي أدى إلى زيادة التبعية للعالم الخارجي. ونلاحظ تناقص صادرات الخضار والفواكه حتى عام 2005 وزيادة نسبتها إلى 30.7%عام 2010 بسبب زيادة كميتها وتتناقص أيضا نسبة صادرات القطن الخام من 3.1% عام 2002 إلى 1.4 % عام 2009 بسبب انخفاض الأسعار العالمية الذي كان له الأثر السلبي في هذا الانخفاض. يجدر الذكر أنه يوجد بعض المنتجات الأخرى التي من المفترض أن نسبتها إلى إجمالي الصادرات السورية في تزايد مستمر مع مرور الزمن لكن معظم هذه المنتجات تعود إلى الصناعات الغذائية، الكيميائية والآلات وغيرها، وهي غير مدرجة بسبب صغر حجم نسبتها[9] .

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة لتطوير الاقتصاد السوري وتنويع مصادره ومخرجاته من خلال منح المزيد من التسهيلات الرامية إلى تشجيع الأداء في القطاعين العام والخاص، إلا أن سلعة واحدة (وهي النفط) مازالت تمثل النسبة الكبرى من الصادرات السورية وإذا ما أضيف إليها السلعة التي تحتل المرتبة الثانية بالصادرات السورية وهي غزول وأنسجة فإننا نجد سيطرة شبه مطلقة للسلعتين على الصادرات السورية[10] .

وهذا يعني أن الصادرات تتصف بغياب السلع ذات التقانة المتوسطة والعالية وهذه الصفات تجعل قطاع التصدير في سورية قطاعا عاجزا عن المنافسة والنمو المستديم ومعرضا للهزات الخارجية فالإمكانات متاحة للتصدير في قطاعات مختلفة من بين أهمها المنتجات النسيجية ومنتجات الصناعة الخفيفة والصناعات الغذائية وأيضا قطاع الزراعة وخاصة الخضار والفواكه حيث يمكن أن تتحقق ميزة نسبية للإنتاج السوري ،وبصفة خاصة إذا توفر لها برنامج خاص لدفع الأداء الإنتاجي والتصديري بكل أشكاله ،حيث انه يركز على ركيزتين أساسيتين تتمثل الأولى :في تحسين مواصفات السلعة المصدرة من حيث ملائمتها لذوق المستهلك في أسواق التصدير وهذا يتطلب برنامجا متكاملا للرقابة على الإنتاج والتعبئة والتغليف ووسائل الشحن الملائمة. وتتمثل الثانية: في التسويق الدولي والذي يمكن أن تكون التجارة الالكترونية فاعلا ممتازا فيه من خلال الأسواق الدولية وقنوات التوزيع المناسبة في تلك الأسواق والمعارض الدولية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الدولي على تلك المنتجات كما تشمل هذه النقطة تأمين الأسواق الدولية عن طريق استقرار التجارة الخارجية السورية حتى يمكن نفاذ السلعة والخدمة السورية إلى الأسواق المستهدفة بسهولة ومرونة أكثر من السابق، ولابد من الإشارة هنا إلى أهمية تكامل جميع قطاعات الاقتصاد بما في ذلك اتخاذ القرارات السياسية المناسبة التي لا يمكن فصلها أبدا عند أية دراسة كانت[11] .

رابعاً: الصادرات النفطية:

ويشكل قطاع النفط في سورية جزءا من قطاع الصناعة وهو الصناعة الاستخراجية ولابد من دراسة التطورات التي حصلت على هذا الصعيد نظرا لأهمية هذا الموضوع وما يشكله من تحديات حقيقية للاقتصاد السوري مع قرب نضوب النفط حيث تراجع الإنتاج إلى حدود 387 ألف برميل في عام 2010م.

بدأت أعمال البحث والتنقيب عن النفط والغاز في سورية عام 1933. وفي عام 1956 تم أول تدفق تجاري من النفط في تركيب كرا تشوك، وبدأ إنتاج النفط في سورية في أيار من عام 1968 بوصول أول برميل من النفط إلى ميناء طرطوس[12] . وقد بدأ الإنتاج الأولي للنفط عام 1967، أما الإنتاج الفعلي بدأ سنة 1968 بعد أن تم إنشاء أول محطة ضخ في تل عدس شمال شرق سورية، حيث تم ضخ النفط عبر خط نقل الخام الممتد من المحطة إلى مرفأ طرطوس عبر مصفاة حمص، ووصلت أول شحنة نفطية للتصدير إلى مرفأ طرطوس في أيار عام 1968[13] . حيث ينتج النفط السوري ويصدر في إطار اتفاقيات مع شركات أجنبية تتقاضى مبالغ كبيرة لتغطية نفقاتها أو على شكل أرباح يتم تحويلها إلى الخارج [14]. فالنفط المنتج في الشركة السورية وهو من النفط الثقيل ترجع ملكيته بالكامل إلى الجانب السوري في حين أن النفط الذي تنتجه الشركات الأجنبية العاملة مع الشركة السورية للنفط بموجب عقود الخدمة المعروفة بعقود تقاسم الإنتاج. يتم تقاسمه بين ثلاثة أطراف : الحكومة وتحصل على جزء من الإنتاج الإجمالي تحت اسم حق الحكومة ويشكل هذا الجزء بين 10% و16% من إجمالي النفط المنتج في أي من الحقول والشركة السورية للنفط يرجع نصيبها إلى الحكومة والشركة الأجنبية المسماة بالمقاول، وتختلف نسب التقاسم حسب العقود من ناحية ، وحسب كميات الإنتاج اليومي موزعة على شرائح من ناحية أخرى[15].

جدول رقم (5) يبين إنتاج النفط الخام في سورية خلال الفترة 2000 -2010 م

ألف برميل/ يوم

العام	الإنتاج
2000	547

522	2001
508	2002
499	2003
461	2004
428	2005
377	2006
370	2007
390	2008
375	2009
387	2010

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام المذكورة

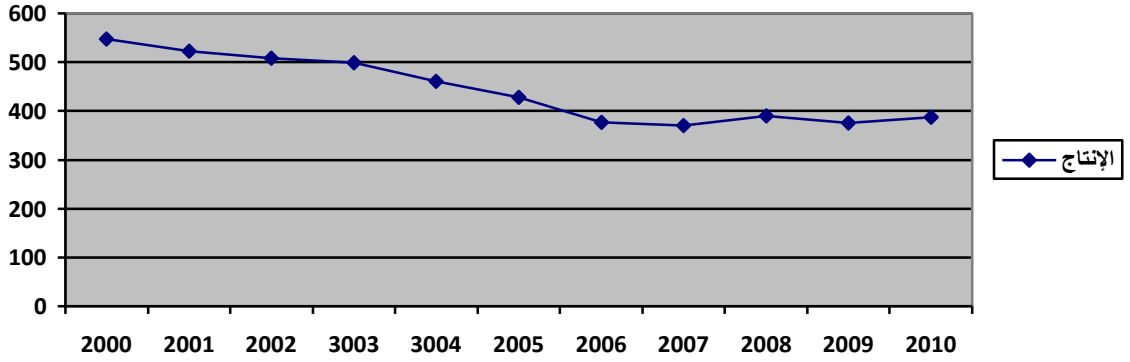

الشكل البياني رقم (5) يبين إنتاج النفط الخام في سورية خلال الفترة 2000 –2010م

نلاحظ من الجدول السابق أن إنتاج النفط قد انخفض بمعدلات مختلفة ومتفاوتة،حيث انخفض من 547 ألف برميل باليوم في العام 2000 إلى 387 ألف برميل باليوم عام 2010، نتيجة للمشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا القديمة المطبقة في الحقول البترولية، هذا فضلا عن انخفاض عدد الاكتشافات البترولية.

وتأثر الطلب على الطاقة بصورة رئيسية بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة، ومنها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب، حيث استمر الاقتصاد العالمي خلال عام 2007 بالنمو بمعدل جيد نسبيا بلغ 4.9 % ، ويعزى ذلك النمو بالدرجة الأولى إلى معدلات النمو المستمرة في اقتصاديات الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو ودول أخرى مثل الهند، وفي سورية بلغ معدل نمو الطلب على الطاقة 4.3%[16]. حيث أصبحت عوائد النفط الخام المنتج محليا تمثل الركيزة الأساسية للنهوض بمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ عقد السبعينيات، وقد انخفض إنتاج النفط الخام منذ نهاية التسعينيات، ولكن ارتفاع أسعار النفط الخام العالمي انعكس ايجابيا على قيمة الصادرات النفطية السورية من خلال زيادة قيمتها مع تناقص كميتها[17].

جدول رقم (6) يبين أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية في سورية خلال الفترة 2000 -2010

العام	السعر الاسمي	السعر الحقيقي بأسعار 1995
2000	27.6	25.7
2001	23.1	21.1
2002	24.3	21.9
2003	28.2	25
2004	36	31.3
2005	50.6	43.1
2006	61.1	50.9
2007	69.1	56.5
2008	94.4	80.8
2009	61	51.8
2010	77.4	65

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام المذكورة.

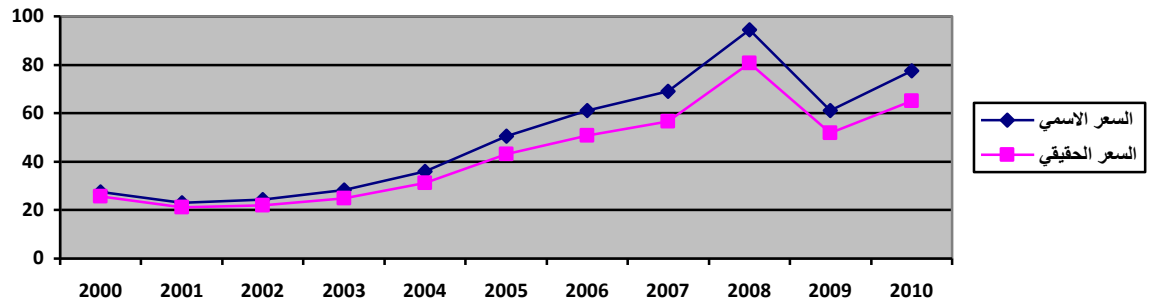

الشكل البياني رقم (6) يبين أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية في سورية خلال الفترة 2000 -2010

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن أسعار النفط الخام بدأت بالارتفاع تدريجيا خاصة بعد اعتداءات 11 أيلول وحربي أفغانستان والعراق، لتصل إلى أعلى مستوياتها، ويعزى تصاعد الأسعار إلى عوامل عديدة منها:

- المشاكل والتوترات التي تعاني منها بعض الدول المنتجة الرئيسية، وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط أبرزها الأزمة النووية الإيرانية، والتوترات على الحدود العراقية التركية، والهجمات على المنشآت النفطية في نيجيريا.
- ضعف سعر صرف الدولار، واستمرار انخفاضه تجاه العملات الرئيسية الأخرى، وبالأخص اليورو الذي وصل بدوره إلى مستويات قياسية خلال السنة بالتزامن مع تصاعد الأسعار.

لقد شكلت صادرات النفط الخام القسم الأكبر من الصادرات السورية خلال الفترة (1975-1999) فقد شكلت خلال فترة السبعينات 57.4 % من إجمالي الصادرات السورية، وخلال فترة الثمانينات 44.7 %، والتسعينات 54.4 % وبلغت هذه النسبة أعلى مستوياتها خلال الفترة 1992-1999، إذ وصلت إلى 58.8 % رغم الانخفاض الشديد في عائدات الصادرات النفطية عام 1998 ولا شك أن تصاعد أهمية صادرات سورية من النفط الخام خلال فترة التسعينات خفف الضغوط على ميزان المدفوعات من جهة، لكنه من جهة أخرى زاد من درجة تأثر هذا الميزان بتقلبات

سوق النفط العالمية كما حدث في عامي 1986و 1998، ولتخفيف درجة هذا التأثر لا بد من تنويع أكثر للصادرات السورية وزيادة قيمة الصادرات غير النفطية، خاصة من المنتجات المصنعة يضاف إلى ذلك، أن احتياطيات النفط الخام المؤكدة في سورية تتناقص[18].

لأن الكمية المصدرة في عام 1998 اتجهت إلى الانخفاض بعد انخفاض إنتاج النفط السوري من حوالي600 ألف برميل يوميا عام 1995 إلى حوالي 575 ألف برميل باليوم عام 1998 ، ولأن استهلاك سورية المحلي من النفط كان يرتفع سنويا بحوالي 4 % قبل إدخال الغاز لتشغيل المحطات الحرارية وبعض المنشآت الأخرى[19].

والجدول التالي يبين الصادرات النفطية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات الكلية والناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (7) يبين الصادرات النفطية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي والى إجمالي الصادرات خلال الفترة 2000-2010م

مليون ليرة سورية

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات النفطية (أ)	147370	168995	196253	165518	135792	178730	169576	219541	217777	132526	200067
إجمالي الصادرات (ب)	216190	243149	301553	265039	346166	424300	505012	579034	707798	488330	569064
نسبة (أ) إلى (ب)	68.1	69.5	65.08	62.4	39.2	42.1	33.5	37.9	30.7	27.1	35.16
نسبة (أ) إلى الناتج المحلي الإجمالي	16.4	18.7	20.7	15.5	10.7	11.9	9.9	10.8	9.5	9.3	13.6

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة

ونلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الصادرات النفطية ازدادت من 147 مليار و370 مليون ليرة سورية عام 2000، ووصلت إلى 219 مليار و541 مليون ليرة سورية في عام 2007 بسبب الارتفاع في أسعار النفط العالمية، وانخفضت الى217مليار و777 مليون ليرة سورية عام 2008، وترافق ذلك مع انخفاض نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات من 61.8 % إلى 35.16 % في عام 2010 حيث كان النفط ولغاية عام 2003 يشكل أكثر من 62% من الصادرات السورية، ومنذ عام 2004 تفوقت قيمة السلع الغير النفطية على السلع النفطية، وزيادة نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات من 31.8 % إلى 69.2 % عام 2008، وهذا يدل على تحسن في نوعية وجودة الصادرات السورية ، وإن وضع الصادرات النفطية في سورية لأعوام 1999-2002 لم يكن طبيعيا لأن كميات النفط المصدرة تتزايد بمعدلات كبيرة في حين كان الإنتاج يتناقص بحوالي 3% سنويا، مما يعني أن هناك عوامل خارجية قد عملت في هذا الاتجاه وليس من المتوقع استمرارها. فعلى الرغم من حاجة السوق العراقية إلى الكثير من البضائع السورية أغلقت قوات الاحتلال الأمريكية خط الأنابيب الواصل بين حقول النفط العراقية ومرفأ التصدير السوري في بانياس[20]. واتجاه الانخفاض في إنتاج النفط واضح كما في الجدول (5)، فبعد أن بلغ 591 ألف برميل يوميا عام 1995 بدأ بالتراجع فوصل إلى 499 ألف و 461 ألف و 428 ألف ثم إلى 377 ألف و 387 ألف برميل لعام 2010.

وتبقى مشكلة تراجع الإنتاج النفطي في سورية إحدى أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد السوري اليوم. حيث سجل الميزان النفطي السوري عام 2006 عجزا بقيمة سبعة مليارات ونصف المليار ليرة سورية، ولكن رغم تراجع كميات النفط فإن ارتفاع أسعاره عالميا أسهم في ازدياد الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع وحافظ على مستوى مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى 27 % بالأسعار الجارية[21].

ولو كان ارتفاع أسعار النفط مفيداً للاقتصاد السوري على المدى القصير إلا أنه ينعكس سلبا في المدى المتوسط عندما تصبح سورية مستورداً صافياً للنفط وسيفرض ارتفاع سعر النفط العالمي عبئاً متزايداً على ميزان المدفوعات وعلى تكاليف الإنتاج والاستهلاك. إلا أن الحكومة ومن خلال إصلاحاتها المستمرة تسعى إلى تنويع موارد اقتصادها، وباتت تخطط اليوم لاستخدام مصدر آخر للطاقة لمواجهة تراجع الصادرات النفطية وهو الغاز الطبيعي الذي سيتم استعماله في توليد الطاقة[22]. فبحسب الدراسات فإن احتياطي الغاز في سورية والمقدر 680 مليار متر مكعب سيكفي البلاد لأكثر من عقدين من الزمن ، والكميات القابلة للإنتاج كافية لتلبية الطلب الداخلي لعام 2015-2020 وذلك إذا ما تم الإسراع في مشاريع تطوير الحقول الموجودة[23].

خامساً: الصادرات الزراعية:

شكل التخطيط المركزي وسيطرة شركات القطاع العام على النشاطات التصديرية نوعا من الضعف في قابلية المنتجات على المنافسة في الأسواق الخارجية وأدى إلى الحد من تصدير المنتجات الزراعية عن طريق ممارسة نوع من الحماية للسلع المحلية بهدف تشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج،بالإضافة إلى قوائم السلع التي كان يمنع تصديرها وأخرى يقيد تصديرها أو يحصر بشركات القطاع العام، وبناء على ذلك استخدمت الدولة سياسة التدخل في الأسعار وفرض الضرائب على الصادرات وكانت النتيجة تقلص حجم الصادرات الزراعية والذي انعكس سلبا على النمو الاقتصادي .وبدأ الميزان التجاري السوري يعاني خلال السنوات الأخيرة بشكل عام من عجز واضح كما في الجدول رقم (1)، ناتج بالدرجة الأولى عن زيادة كبيرة في المستوردات المصنعة، ترافق ذلك مع نقص واضح في قيم الصادرات الصناعية.

والجدول التالي يبين قيمة الصادرات الزراعية ونسبتها إلى الصادرات الكلية:

جدول رقم (8) يبين قيمة الصادرات الزراعية ونسبتها إلى الصادرات الكلية خلال الفترة 2000-2010م

مليون دولار

العام	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	النسبة
2000	5146	571	11.1
2001	5707	561	9.8
2002	6668	903	13.5
2003	5762	876	15.2
2004	5134.3	814	15.9
2005	6155	970	15.8
2006	9873.2	1528	15.5
2007	11627	1098	9.4

6.4	973	15228	2008
9.3	973	10456	2009
8.3	988	11929	2010

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد

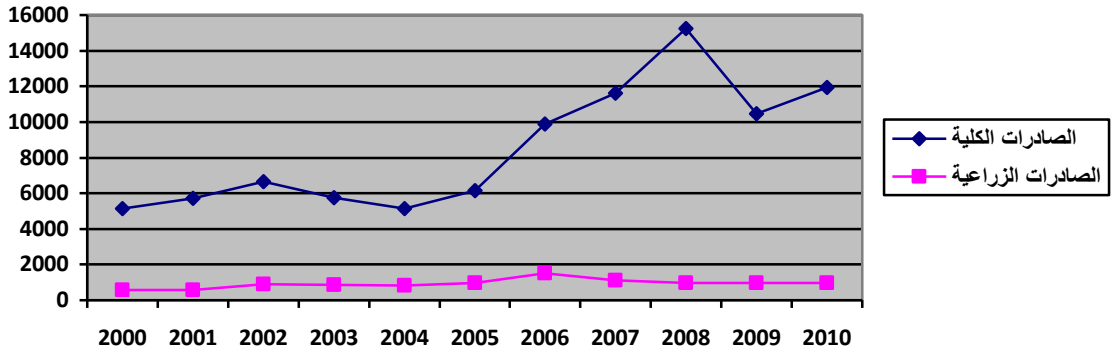

الشكل البياني رقم (7) يبين الصادرات الكلية والصادرات الزراعية خلال الفترة 2000-2010

ونجد من الجدول السابق أن حجم الصادرات الزراعية في عام 2000 م قد بلغ 571 مليون دولار أمريكي شكل ما نسبته 11.1% من حجم التصدير الكلي لتنخفض إلى حوالي النصف 8.3 % عام 2010. ولزيادة الصادرات الزراعية يتوجب على الحكومة والقطاع الأهلي زيادة القيمة المضافة للصادرات الزراعية لا سيما في ظل المنافسة الشديدة لها في الأسواق المحلية والخارجية وفي ظل اندماج الاقتصاد السوري بالاقتصاديات العالمية، حيث إن هذا الاندماج يفرض على هذه الصادرات تنافسية وجودة عالية إلى جانب القيمة المضافة لتحقيق أكبر ريعية للاقتصاد المحلي[24].

وهناك مجال حساس آخر يحتاج إلى إصلاح في السياسات الحكومية، تتعلق بتسعير السلع الزراعية، وخاصة الحبوب الغذائية وغيرها من المحاصيل الرئيسية المنتجة للسوق المحلي، ومن الملاحظ أن كثيرا من حكومات الدول النامية، في سعيها لتحقيق التنمية الصناعية والحضرية السريعة، تقوم بالحفاظ على أسعار السلع الزراعية منخفضة، في محاولة منها لتوفير الغذاء الرخيص للقطاع الحضري الحديث. ويحصل المزارعون على أسعار لمنتجاتهم تقل عن الأسعار العالمية أو أسعار السوق الحرة في الداخل وفي بعض الأحيان، تكون أسعار السلع الزراعية أقل من تكلفتها، وبالتالي لا يوجد حافز لدى المزارعين للتوسع في الإنتاج أو للاستثمار في تكنولوجيا تزيد الإنتاجية. وينتج عن ذلك قصور في المعروض من الغذاء المحلي عن الطلب عليه، وتتحول الدول التي كانت مكتفية ذاتيا في إنتاج الغذاء لتصبح مستوردة له. ويترتب على هذا الوضع مزيد من الضغط على ميزان المدفوعات، ويزيد من حدة أزمة الديون العالمية مثلما حدث في عقد الثمانينات[25]. إذا هناك إمكانات كبيرة لم تستثمر الاستثمار الأمثل في قطاع الزراعة. وإن هدر الموارد المائية المستخدمة في الزراعة كبير أيضا، وبالرغم من البرامج التي وضعتها الحكومة لازالت عملية تنفيذها تتم ببطء، الأمر الذي يحتاج إلى دراسة معمقة ينتج عنها برامج علمية يتم تنفيذها بما يضمن الاستثمار الأمثل للموارد، وتشجيع إنتاج المحاصيل الإستراتيجية بما يكفي احتياجاتنا واحتياطي استراتيجي من جهة، والانطلاق نحو

إنتاج السلع التصديرية ذات القيمة العالية والتي ترفع مساهمة الزراعة في التجارة الخارجية وتعوض النقص في صادراتنا من السلع الأخرى[26].

سادساً: مدى تنوع الصادرات السورية :

سوف نعتمد على مؤشر هيرشمان والذي يعبر عن درجة اعتماد صادرات بلد ما على عدد محدود من السلع حيث يعطى بالقانون

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=0}^{n}\left(\frac{Xi}{X}\right)^2} - \sqrt{1/I}}{1 - \sqrt{1/I}}$$

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0–1 ، فكلما اقتربت قيمته من 1 دل على تركيز كبير للصادرات، وكلما اقتربت من الصفر دل على تنوع كبير في الصادرات ويعبر كل من متغيرات المؤشر على ما يأتي:

I= إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها .

X= إجمالي الصادرات.

Xi= قيمة الصادرات من السلعة i حيث (i=1.2.3...i)

ولحساب مؤشر هيرشمان ندرج الجدول الآتي الذي يبين الهيكل السلعي للصادرات السلعية في سورية

جدول رقم (9) يبين الهيكل السلعي للصادرات السلعية في سورية خلال الفترة 1997–2010م

السلع	العام				
	1997	2000	2005	2007	2010
الأغذية والحيوانات الحية	7896	19765	31899	93079	99526
المشروبات والتبغ	105	104	3096	5040	53009
المواد الخام غير المعدة للأكل	3608	11728	13754	9296	20089
الوقود المعدنية ومواد التشحيم	27948	162995	211775	219541	26193
الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	140	622	5001	13595	43172
المواد الكيماوية	207	2006	9288	28755	32517
البضائع المصنوعة	1537	10510	18111	70321	52723
آلات ومعدات النقل	80	481	3785	26936	11287
مصنوعات منوعة	2434	7948	11040	67471	37368
بضائع غير مصنعة	0	31	116551	45000	44000
المجموع	43955	216190	424300	579034	569064

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة

الجدول رقم (10) يبين درجة التركز الصناعي (مؤشر هيرشمان)

العام	الصادرات الكليةX	درجة التركز الصناعي(مؤشر هيرشمان)
1997	43953	0,516
2000	216190	0,654
2005	424300	0,38
2007	579034	0,2
2010	569064	0.07

حسبت من قبل الباحث

نلاحظ من الجدول السابق أن درجة التركز الصناعي كانت 0.5 % عام 1997 ثم انخفضت إلى 0.07 % عام 2010 أي أخذت تقترب من الصفر، وهذا يدل على تنوع في الصادرات أي أن درجة التركز ضئيلة نتيجة تطور نوعية الصادرات وارتفاع جودتها وزيادة القيمة المضافة منها مما يؤكد التحسن في نوعية الصادرات السورية وارتفاع درجة تقانتها، وهذا يعزز من مستوى المنافسة للصناعات من خلال تخفيض درجة التركز وما يرتبط بها من احتكارات. لأنه من المؤكد أن التغير في الهيكل الصناعي والنمو الصناعي السريع هما عنصران متداخلان و إن كلا منهما يقوي الآخر ويدعمه.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. تتصف الصادرات السورية بغياب السلع ذات التقانة المتوسطة والعالية، إذ لاحظنا سيطرة شبه مطلقة لسلعتي النفط والغزول والأنسجة على الصادرات السورية، وهذه الصفات تجعل قطاع التصدير في سورية قطاعا عاجزا عن المنافسة والنمو المستديم ومعرضا للهزات الخارجية .

2. انخفاض إنتاج النفط في سورية من 547 ألف برميل عام 2000 إلى 378 ألف برميل عام 2010، مما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية وفي الناتج المحلي الإجمالي.

3. إن قطاع الزراعة هو قطاع تقليدي، حيث يتم تصدير المنتجات الزراعية بشكلها الخام، بالإضافة إلى الإحجام عن الاستثمار في الزراعة، مما انعكس على الصادرات الزراعية ونسبة مساهمتها في الصادرات الكلية حيث انخفضت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات من 11.1% عام 2000 إلى 8.3% عام 2010م.

4. من خلال استخدام مؤشر هيرشمان تبين انخفاض درجة التركز، مما يدل على تحسن كبير في نوعية الصادرات السورية.

التوصيات :

1. الإدارة الاقتصادية لسياسة سعر الصرف بما يخدم تشجيع الصادرات مع مراعاة أهداف النمو وبالتنسيق مع السياسة النقدية.

2. تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السوري والسعي الجاد لتحويل صادراتنا التقليدية إلى المنتجات المصنعة الجاهزة ذات القيمة المضافة العالية من خلال رفع كفاءة الاستثمار وتحسين نوعيته.

3. السعي إلى تخفيف العوائق التجارية الجمركية وغير الجمركية المؤثرة في أسعار السلع في الأسواق الخارجية، وذلك عن طريق الاتفاقيات الثنائية للتخفيضات المتبادلة للتعرفات الجمركية أو الاتفاقيات لتنظيم التبادل التجاري الدولي.

4. دعم الاستثمار في دراسة الأسواق الأجنبية المستهدفة واتخاذ الإجراءات المناسبة والمحفزة لجذب استثمارات العرب والمغتربين والأجانب.

5. توسيع السوق المحلي والإقليمي للمنتجات السورية عن طريق الدعاية والإعلان والمعارض والتوعية للمنتجات المحلية في السوق المحلية أو العربي، وكذلك تفعيل دور التجارة الالكترونية والتسويق الالكتروني في تنمية الصادرات السورية.

6. إيلاء القطاع الزراعي أهمية أكبر وخاصة في السلع الإستراتيجية من قمح وقطن وخضار وفواكه وتصنيع المواد الزراعية وتحويلها إلى سلع تامة الصنع لنؤمن الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، ولا سيما أن الضغوطات الدولية ستكون كبيرة في مجال الأمن الغذائي في ظل ظروف الأزمات الاقتصادية الدولية.

7. تحسين كمية البيانات وتطويرها ونوعيتها والإحصائيات مما يسهل إجراء أبحاث ودراسات أكثر دقة، والحصول على نتائج يمكن الاستفادة منها في ترشية السياسات الصناعية والتجارية سواء بصورة عامة، أو المتعلق منها بتنمية الصادرات بصورة خاصة.

المراجع:

1- الحمش . منير، الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين الطبعة الأولى، دار مشرق مغرب للخدمات الثقافية والطباعة والنشر، دمشق، 1997 51.

2- سيد أحمد.هناء، تحليل واقع التجارة الخارجية السورية للفترة (1990-2003) إشراف :د عكروش.محمد، الرفاعي. عبد الهادي ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية –المجلد 27 العدد 1 لعام 2005- 132-133.

3- مركز التجارة الخارجية عن موقع2008/11/5 http://www.ftepc.org/main.phps .

4- http://www.syria-bourse.com/forum/forumd:splay.php مقارنة الميزان التجاري والنفطي

5- البساط. هشام، تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي في سورية، بيروت ، لبنان، 2001.

6- غدير. هيفاء، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري،مرجع سابق، 215 .

7- جوني .عز الدين ،التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي،مرجع سابق ، 98.

8- نجوم. أسامة، جيرارد. دوشيين، نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري، العدد الاول، الاصدار الاول، تشرين الثاني 2007 .

9- نجوم . أسامة ، جيرارد . دوشيين ، نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري ، مرجع سابق.

10- علي .نبيل سليمان ،التجارة الخارجية السورية (1993-1999) الواقع والآفاق ، 233 .

11- هلال.محسن،تنمية الصادرات السورية في ضوء النظام التجاري الدولي الجديد،غرفة تجارة دمشق،مكتبة الأسد،الطبعة الأولى، 37.
12- تاريخ النفط والغاز في سورية – المجلة الجغرافية/ الموسوعة الجغرافية عن موقع http://www.4geography.com/vb/showthread.phps.
13- إسماعيل . عدنان ، دراسة تحليلية لمستقبل الصناعة النفطية في ضوء الإنتاج السوري المتوقع (تجربة شركة مصفاة بانياس) رسالة دكتوراه ، بإشراف الأستاذ الدكتور يوسف محمود . جامعة تشرين ، قسم الاقتصاد والتخطيط ، 2007-2008.
14- القزاز .عزيز، متطلبات تحديث الصادرات السورية وقاعدتها الإنتاجية- واجبات السياسة الاقتصادية، ندوة حول ترويج الصادرات السورية إلى الإتحاد الأوربي، غرفة تجارة دمشق، دمشق 1994.
15- حبيب . مطانيوس ، أوراق في الاقتصاد السوري ،سلسلة الرضا للمعلومات،2006 ، 407.
16- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007.
17- إسماعيل . عدنان ، رسالة دكتوراه.
18- جوني .عز الدين ،التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي.
19- حبيب . مطانيوس ، أوراق في الاقتصاد السوري ،سلسلة الرضا للمعلومات،2006.
20- حبيب . مطانيوس ، أوراق في الاقتصاد السوري ،سلسلة الرضا للمعلومات،2006 .
21- المركز الاقتصادي السوري ، الاقتصاد السوري 2007.
22- المركز الاقتصادي السوري ، الاقتصاد السوري 2007.
23- المركز الاقتصادي السوري، تكرير النفط محليا أحد بدائل الاقتصاد السوري المستقبلية ، مرجع سبق ذكره ، 6.
24- http://www.shamlife.com/?page=show-archive&select-page=30
25- تواد رو .ميشيل،التنمية الاقتصادية،مرجع سابق ، 439-440.
26- بكور . يحيى، دراسة مقارنة لاتفاقية الشراكة السورية الأوروبية(قطاع الزراعة الآثار والمهام)- جمعية العلوم الاقتصادية السورية –ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة حول قضايا اقتصادية راهنة – دمشق من 2005/11/22 ولغاية 2006/6/30 ،12.